مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 8 / العـدد: 1 (2023)، ص 689– 702

الأبنية الاقتصادية للبدان العربية بين طبيعة المنشأ وواقع الإفرازات

The economic buildings of the Arab countries between the nature of origin and the reality of secretions

بوخاري فاطنة*، جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 13 /2022/09 تاريخ القبول: 22 /2022/11 تاريخ النشر: 10 /2023/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأبنية الاقتصادية للدول العربية، وذلك من خلال الوقوف على واقع التنمية الاقتصادية بهاته الدول، مع إمكانية إنجاح مشروع تكاملي يمكن أن يعود بالفائدة على المجموعة العربية ككيان موحد، تقوي به أركانها في ظل عالم متغير ومضطرب، لكن أظهرت السياسات المنتهجة لا سيما في الشق الاقتصادي مزيدا من العتامة والضبابية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع، حيث أفرز قلة مقتدرة متحكمة بزمام المبادرة ومنابع الثروة، تقابلها أغلبية مغبون على أمرها.

كلمات مفتاحية: الأنظمة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، الريع البترولي، الفساد، البطالة.

Abstract:

This study aims to identify the economic buildings of the Arab countries, by identifying the reality of economic development in these countries. With the possibility of a successful complementary project that can benefit the Arab group as a unified entity, it strengthens its pillars in the shadow of a changing and turbulent world, However, the policies, especially in the economic aspect, showed more power and fog, which led to the deterioration of the situation, Where he resulted in a capable few, controlling the initiative and the sources of wealth, the majority of its affairs are met.

***Keywords*: Economic systems, economic integration, Petroleum rent, Corruption, The unemployment.**

* بوخاري فاطنة

مقدمة:

خضعت المنطقة العربية كغيرها من مناطق العالم لتغيرات حضارية شتى تعاقبت عليها، وأثرت فيها على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية، وحين تخلصت الدول العربية من قبضة الاحتلال وانفكت عنه مشكلة بذلك الأقطار الحالية لها، دخلت الساحة الدولية في فترة تشهد تجاذبات اقتصادية وإيديولوجية حادة، وفي الوقت نفسه لم تكن أكملت البناء الداخلي لها، لهذا جاء انبعاث أو نشوء الدولة العربية الحديثة على عجل، وكي تدخل الدولة —بما فيها العربية– في أسرة المجتمع الدولي وتتفاعل مع مكوناته من الدول والمؤسسات الدولية، يستلزم أن يكون للدولة بناء محدد، بغض النظر عن قوة أو هشاشة هذا البناء، وإنما يكون غير المجتمع الأهلي خاصة الذي ألفه العرب وتوارثوه طوال عقود من الزمن، وذلك برسم طريقة للحكم من خلال إنشاء مؤسسات وهياكل للدولة وإيديولوجية تتبناها ونهج اقتصادي معين يعينها على القيام بذاتها.

لما أخذت الدول العربية استقلالها وبدأ فيها تشكل ما يعرف بالدولة الحديثة من خلال تشكل البنى السياسية، بدأ بالموازاة معها يتشكل نهج اقتصادي في الدول العربية، وإن كان مغاير من بلد لآخر، إلا أنه كطابع عام يمكن أن يكون قريب الشبه بين مختلف الدول العربية، وعلى غرار الشأن السياسي جاء النهج الاقتصادي في ظروف استثنائية فرضت توجهات معينة، مع ما يصحبها من خصوصية عربية من خلال حدود توافر منابع الثروة، التي في غالبها تعتمد على المحروقات كأداة لتقوية الاقتصاد وتحقيق المداخيل وخاصة مع اكتشاف النفط، وهذا لا يجعل منا نغفل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها معظم الدول العربية في تعاملها مع المتاح وما حملته هي كذلك من أعباء أضيفت إلى سلسلة من التراكمات، ومنه تأتي فحوى هذه الدراسة تصب في الإجابة على الإشكال التالي: **كيف هي الأبنية الاقتصادية للبلدان العربية؟ وما هي أهم إفرازاتها فيما يتعلق بالقادة والشعوب على حد سواء؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل نضع مجموعة من الفرضيات تساعد في فهم الموضوع وتحدد المسار العملي له وهي:

– كلما كان التأسيس صحيحا عند الانطلاق في مشروع البناء الاقتصادي كلما زاد ذلك في بعث التنمية الاقتصادية.

– كلما كانت هناك سياسات رشيدة كلما زاد الاستغلال الأمثل للمقومات الطبيعية والبشرية والحضارية.

– كلا طرفي العقد الاجتماعي من حاكم ومحكوم يتأثران وعلى حد سواء من هشاشة البناء الاقتصادي.

وقد استخدمت هاته الدراسة المنهج الوصفي وذلك للإحاطة بالموضوع وتشخيصه، لأن هذا المنهج يعتبر أسلوبا من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة،**1**(صالح طليس، 2010، ص42) وهو ما تتطلبه هاته الدراسة لمعرفة واقع وطبيعة الأنظمة الاقتصادية العربية وكذلك توصيفها توصيفا دقيقا مع التطرق لأهم المميزات التي تميزها، إضافة إلى معرفة ما يمكن أن تفرزه طبيعة هذه الأنظمة.

وقد جاءت هذه الدراسة وفق الهيكلة التالية:

مقدمة

المحور الأول: طبيعة الأنظمة الاقتصادية العربية

المحور الثاني: سمات الأنظمة الاقتصادية العربية

المحور الثالث: انعكاساتها على واقع الفساد والبطالة في الوطن العربي

خاتمة

1. طبيعة الأنظمة الاقتصادية العربية:

يجب معرفة وفهم حقيقة الأنظمة الاقتصادية من حيث سياساتها الداخلية كوحدات اقتصادية منفصلة، ومن ثم دراستها ككيان واحد وما يمكن أن يحققه من مكانة اقتصادية على الصعيد الإقليمي والعالمي، لهذا يتناول هذا المطلب – واقع التنمية الاقتصادية – والتكامل الاقتصادي بالوطن العربي.

أولا: واقع التنمية الاقتصادية العربية: التنمية هي "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية"،**2** (أحمد جابر بدران، 2014، ص21) فمنذ نشأة الدولة العربية بعد الاستقلال نصت أغلب دساتيرها على الخيار الاشتراكي لكون النخب آنذاك تنحدر من طبقة البوليتاريا والفلاحين المؤمنة بالأفكار الاشتراكية،* والتي انتشرت وسط الحركات التحررية في تلك الفترة، لاقتران الرأسمالية بالصورة السلبية للدول الاستعمارية، وبذلك شجعت الدول النماذج التنموية التي تقودها الدولة،**3**(حدرباش لوهاب، 2017، ص91) وقد أدت الأهداف الاقتصادية للتنمية المسيرة من طرف الدولة إلى أغراض سياسية حيث التدخل المباشر في الاقتصاد والإصلاحات الواسعة للأراضي باسم التنمية الوطنية، سمحت للأنظمة خاصة الجمهورية بمهاجمة أسس النظم القديمة وتعويض الطبقات التي تقوت بفعل بناء الدولة الاستعمارية، إذ هدفت السياسات التنموية التي قادتها الدولة إلى تدمير ملاك الأراضي الكبار ذوي الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والتي غالبا ما تسببت في عدم استقرار الأنظمة السابقة.**4**(حدرباش لوهاب، 2017، ص93)

وتبني هذه الاتجاهات جاء كرد فعل سياسي أكثر منه ترجيح اقتصادي، والملاحظ تم تغييب التوجه الاقتصادي أثناء عملية التنمية كبديل للتبني الاقتصادي، فانفصلت عملية التنمية عن ثقافة المجتمع أولا، وقسم التبني الدول العربية إلى شكلين حيث المذاهب الاقتصادية الرئيسية، واختلفت التطبيقات داخل المذهب الواحد مما جعل التباين واضح ويفرق أكثر مما يجمع من حيث التصورات والمناهج بين اقتصاديات الدول العربية، وكان لعملية التبني الاقتصادي أثر في نظريات وأنماط التصنيع المطبقة في كل بلد وحسب إمكانيات البلد في بعض الأحيان، والاعتماد على الغير في أحيان أخرى، وبعد أن ظهرت نتائج هذه التوجهات وخاصة التوجه الاشتراكي المخيبة للآمال في التنمية والتقدم،**5**(علي كساب، ص21) بدأ التحول إلى الحرية الاقتصادية والى الخصخصة كرد فعل كذلك وبدأت عملية التبني من جديد في الاتجاه الجديد دون البناء، ومن ثم العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي دون توصيف للظاهرة توصيفا دقيقا وتبيان معالمها.

ونتج عن هذه السياسات الاقتصادية التي اتبعتها العديد من الدول العربية عدم القدرة على تخفيف الواردات وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وتنويع الهيكل الإنتاجي، نتيجة الابتعاد عن سياسة التصنيع والاعتماد بطريقة كبيرة على السوق الخارجية لتوفير السلع، مما دفع إلى الاستدانة والاقتراض من الخارج، ولتجاوز هذا العجز تم اعتماد النفط اللبرالي، هكذا زاد تدخل المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وإلزام الحكومات العربية على وضع حد لتدخلها المفرط في المجال الاقتصادي، وترشيد نفقاتها العمومية، وقد طبقت الدول العربية تعليمات صندوق النقد الدولي على مرحلتين:**6**(حدرباش لوهاب، ص96) حيث كانت **الأولى** قصيرة المدى بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات، من خلال الضغط الداخلي باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها خفض قيمة العملة الوطنية والإنفاق العام، عن طريق تجميد أجور العمال وغلق العديد من المصانع وتسريح اليد العاملة، أما المرحلة **الثانية** فكانت تهدف إلى تطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء الإنتاج ودعم التنافسية، وهو الأمر الذي ظهر في هاته الفترة من خلال انتهاج مجموعة من السياسات والإصلاحات المؤسسية.

حيث بعد أن مست الأزمة الاقتصادية بصورة عامة والأزمة المالية بصورة خاصة كثير من الدول ومن بينها العربية، ظهرت الحاجة إلى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفا مع ظروف الأزمة من جهة ومعالجا لها من جهة أخرى، هنا بدأت الدولة تتخلى عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغير دورها بما يتناسب مع التوجه إلى الاقتصاد اللبرالي، ومن ثم تفعيل قوى السوق حيث بدأت عملية الخصخصة بين مندفع ومتريث، وتم فتح الباب أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وأمام عملية الشراكة الوطنية والأجنبية، وأعطيت الفرصة أول مرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأهيل والنمو، واستدعى ذلك إجراء التحولات التنظيمية والمالية التي تساعد في ذلك، كل هذا حدث بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، ففي الجزائر مثلا بدأت الإصلاحات الهيكلية بالنسبة إلى – نظام الصرف – تحرير التجارة والمدفوعات – تحرير الأسعار – إصلاح المؤسسات العامة وتنمية القطاع الخاص –إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي – إصلاح المالية العامة – إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي والقضايا الاجتماعية ابتداءا من سنة 1994 القطاع الزراعي – قطاع السكان – حماية البيئة – تحسين الإحصاءات ابتداءا من سنة 1995 – سوق العمل ابتداءا من سنة 1997.**7**(تقرير صندوق النقد الدولي، ص 19/15) (**أنظر جدول رقم 1**)

ثانيا: التكامل الاقتصادي: لقد تميزت الفترة الأخيرة من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء التكلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبح التكامل الاقتصادي هو الوسيلة المثلى التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم متغير يعتمد على القوة كمرجع في تعاملاته، الأمر الذي جعل العديد من نخب العالم العربي يدعون إلى تكامل عربي، جامعا لكل الدول العربية أو لبعض الأقطار أقلها، وقد حدثت بعض التجارب لكن شأنها شأن الدساتير العربية تفتقد إلى التطبيق على أرض الواقع، ومنها على سبيل المثال: – معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950، إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة – مشروع الوحدة الاقتصادية العربية 1953 تأليف لجنة خبراء عرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية وبعد مرور خمس سنوات انظمت إليه معظم الدول الباقية– السوق العربية المشتركة 1964 بعد تزايد الدول المشاركة تخلت الدول العربية على مشروع الوحدة الاقتصادية واتجهت إلى السوق العربية المشتركة بقيت قائمة حتى تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية 1980 فتوقف العمل بها– وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرار باستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي وعلى ثلاث مراحل تبدأ بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود على الواردات بدءا من 1999 لكن لم تنجح هذه المحاولة أيضا– اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 تهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع – وفي سنة 1982 أبرمت اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية – تأسيس منطقة التجارة الحرة سنة 1996 تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1998، فالعالم العربي يتركز على مجموعة من المقومات قد تعد سببا رئيسيا إذا ما اعتمدت كمنطلق للتنمية الاقتصادية وهي:

أ – المقومات الطبيعية: يتربع الوطن العربي على مساحة تقدر حوالي 14 مليون كلم مربع تنحصر بين خطي عرض 3 جنوبا و37 شمالا ما يساعد في تنوع مناخاته وتربته كانطلاقة للمشاريع الزراعية، ويقع منها 22% في آسيا و78% في إفريقيا وتبلغ السواحل العربية 22827 كلم،**8**(حنيش الحاج، 2009، ص36)كما يمثل منطقة عبور للمواصلات الإقليمية والعالمية نظرا لإطلاله على أربعة أذرع بحرية –المحيطان الأطلسي والهندي والبحران الأبيض المتوسط والأحمر– بالإضافة إلى عدد من المضائق الإستراتيجية قناة السويس ومضيق جبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز، ومجموعة من الأنهار نهر النيل 6671 والفرات 3200 ودجلة 1800،**9**(اسعيداني سلامي، 2015، ص4) إضافة إلى هذا يزخر الوطن العربي بالعديد من الموارد الطاقوية والمعدنية حيث يختزن 80% من الاحتياطي العالمي للفوسفات و55% من البترول و18 % من الغاز الطبيعي و14% من الحديد و13% من النحاس بالإضافة إلى مواد أولية

أخرى،**10**(اسعيداني سلامي، ص4) رغم أن هذه الموارد غير موزعة بالتساوي بين الأقطار العربية.**11**(محمود عبد الفضيل، 1990، ص130)

ب – المقومات البشرية: تعد الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للأمم والمجتمع العربي يعتبر من المجتمعات الفتية، لأن أكثر من نصف سكانه تمثله الفئات الشابة التي لم تتجاوز سن العشرين يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية، وقد بلغ عدد سكان الوطن العربي سنة 2006 حوالي 319 مليون نسمة،**12**(حنيش الحاج، ص36) إلا أن هناك تفاوت في توزيعهم عبر الأقطار العربية،حيث صنفت الدول العربية حسب حجم السكان إلى أربعة مجموعات: – **المجموعة الأولى:** تتكون من الدول صغيرة الحجم والتي لا يتجاوز إجمالي السكان فيها المليون نسمة ويندرج ضمنها كل من البحرين قطر جيبوتي جزر القمر – **المجموعة الثانية:** والتي يصل عدد السكان فيها أقل من عشرة ملايين نسمة وتشمل هذه المجموعة الأردن الإمارات العربية المتحدة تونس والصومال وعمان وفلسطين والكويت ولبنان وموريتانيا – **المجموعة الثالثة:** تتكون من الدول التي يتراوح عدد سكانها ما بين العشرة إلى الأربعين مليون نسمة وتشمل الجزائر السعودية السودان سوريا العراق المغرب اليمن – **المجموعة الرابعة:** تفوق الأربعون مليون نسمة تضم فقط مصر والتي بلغ عدد سكانها سنة 2003 حدود 68 مليون نسمة،**13**(حنيش الحاج، ص41/40) هذا بالإضافة إلى استغلال الأدمغة المهاجرة، حيث تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن الخسارة المالية الناتجة عن هجرة الأدمغة في الدول العربية تبلغ سنويا ما يعادل 1.57 مليار دولار هذا مع الإشارة إلى أن 70 ألف عربي أنجز دراسته الجامعية يهاجر سنويا بحثا عن فرص العمل خارج أوطانهم، كما أنه 45% من الطلاب العرب الذين درسوا في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وتقدر مصادر مختلفة أن عدد العلماء الذين يهاجرون يبلغ 100 ألف سنويا، وأن 80% منهم لا يعودون بتاتا إلى أوطانهم، وتقدر دراسة أخرى أن هجرة الكفاءات العليا قد أدت إلى خسارة ما يقارب 200 مليار دولار للاقتصادات العربية،**14**(جورج قرم، 2011، ص7) ولكن التوزيع السكاني على مستوى العالم العربي يكشف أن ثلاث دول فقط هي مصر والمغرب والعراق تضم نصف سكان المنطقة العربية، وأن عشر دول عربية يتركز فيها ما يفوق نسبة 91% من الموارد البشرية بينما يتوزع التسعة بالمئة الباقية على الدول الأخرى.**15**(محمود عبد الفضيل، ص131)

ج – المقومات الحضارية: تربط سكان الوطن العربي مقومات حضارية مشتركة كالدين واللغة والتاريخ المشترك، حيث تتكلم الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي اللغة العربية، فرغم وجود بعض الألسنة إلى جانبها إلا أن العربية هي الغالبة على الوطن العربي، إضافة إلى أن الغالبية العظمى كذلك من سكان الوطن العربي يدينون بالإسلام مع وجود بعض الديانات المتفرقة، كما أن التاريخ لهذه الشعوب شبه موحد من خلال المحطات التي مر بها الوطن العربي عبر تاريخه الطويل بما فيه العثماني والاستعمار الأوروبي، هذه العوامل كلها يمكن أن تكون عوامل مساهمة في تكامل عربي.

رغم وجود مقومات التكامل الاقتصادي لدى الدول العربية إلا أن التكتل الذي يمكن أن يمنحها قوة في مواجهة الضغوطات الخارجية منعدم، حيث لا وجود لتكامل على أرض الواقع، ورغم بعض المحاولات إلا أنها باءت بالفشل، كما حصل لمجلس التعاون الخليجي وما طاله من أزمة مؤخرا عصفت بوحدته في قضية حصار قطر، وكذلك الاتحاد المغاربي الذي ولد ميتا وهناك بعض القضايا العالقة التي لازالت تعيقه،* وكذلك بعض مبادرات الجامعة العربية في الدفع نحو تكتل اقتصادي، إلا أن القادة العرب في نهاية المطاف لا يولونها اهتماما، فالسياسات العربية في المجال الاقتصادي بقدر محدوديتها على الصعيد الداخلي للدول هي كذلك متخلفة على المستوى الجماعي للدول، ويرجع بعض الاقتصاديين الأسباب التي منعت حصول التكامل إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية كتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، واختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية، وضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية في الدول العربية وغياب التنسيق في السياسات الاقتصادية

والتبعية الاقتصادية المالية للدول المتقدمة، يجعل من الالتزامات مع الغرب تطغى على المصالح العربية المشتركة، وكذلك ضعف وسائل النقل والمواصلات.**16**(الجوزي جميلة، ص28)

2. سمات الأنظمة الاقتصادية العربية:

تمتاز الأنظمة العربية بعدة خصائص متفاوتة فيما بينها، وخاصة إذا ما أخذت بالمنظور الاقتصادي الذي يركز على الأرقام والإحصائيات الاقتصادية، ولكن الصبغة العامة للنظم الاقتصادية العربية تمتاز بصفتين رئيسيتين وهما اعتمادها الريع البترولي لغالبية الدول، إضافة إلى تبعيتها للغرب بما فيها التبعية الاقتصادية والارتهان للدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية، أو التبعية السياسية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وما تخضع له من إملاءات وتوجيهات خارجية.

أولا– الريع البترولي: تم اكتشاف النفط في مصر عام 1910،**17**(خفوس سهيلة، 2018، ص3) ثم توالى بعدها حفر الآبار وإنتاج النفط في العديد من الدول العربية الأخرى، إلا أنه وبحكم عامل الاستعمار لم تستفد الدول العربية من ثرواتها إلا بعد حصولها على الاستقلال وتأميم ثرواتها، حيث قبل نصف قرن فقط كانت سبع شركات نفط عالمية كبرى تسيطر على نحو 85% من احتياطات النفط العالمية، أما اليوم فإن أكثر من 90% من احتياطات النفط والغاز الطبيعي تقع تحت سيطرة شركات وطنية خاضعة لحكومات البلدان التي توجد بها هذه الموارد،**18**(تقرير برنامج الأمم المتحد الإنمائي، 2014، ص20) وقد أصبحت هذه الثروات ذات قيمة قومية ما أدى إلى دسترها في كثير من الأحيان في الدول العربية لإضفاء بعدا قوميا لها، فدستور الجزائر مثلا لسنة 1968 المادة 17 منه تنص على "الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية" وفي دستور تونس 2014 المادة 13 "الثروات الطبيعية ملك الشعب التونسي تمارس الدولة السيادة عليها باسمه" وكذلك مصر والعراق ومعظم الدول العربية،**19**(تقرير برنامج الأمم المتحد الإنمائي، 2014، ص25) ودسترة الموارد الطبيعية يمكن أن يكون ضامنا للثروات ويزيح الغموض حول ملكيتها خاصة الدول التي تعرف تعدد الأقاليم ما يوفر المناخ السليم للاستثمار، ولكن يجب على واضعي الدساتير توخي الحذر في تحديد جوانب النفط الواجب إدارتها في الدستور، فقد يدفع تغير الظروف الاقتصادية إلى الرغبة في تعديل الأطر القانونية لإدارة النفط والغاز، هناك تصبح القواعد الدستورية التي يصعب تغييرها عقبة.

ومع هذه النسبة العالية من إنتاج النفط لم يصاحبها توسيع في الإنتاج تجاه سلع أخرى، ما جعل اقتصاديات الدول العربية توصف بالريعية، ويقصد بالاقتصاد الريعي اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا،**20**(خفوس سهيلة، ص4) ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يصبح هشا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو الحال بالنسبة للاقتصادات العربية حيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل، بل وصل بليبيا التي تمتلك أكبر مخزون نفطي في إفريقيا قدر بـ 46.4 مليار برميل جعلها تحتل المرتبة التاسعة عالميا من حيث الاحتياط،**21**(حدرباش لوهاب، ص104) ورغم أن هذه الثروة يمكن أن تساعد في دعم التنمية إلا أن السلطات اكتفت بتوزيع الدخل على الأفراد وإنفاقه على الحاجات الاستهلاكية للدولة وللمجتمع، ما تسبب في الإحجام عن العمل وغرس روح الاتكال، وهذه الحالة قريبة من كل الحالات من حيث عدم تبني إستراتيجية تنموية، وان اختلفت في أشكال الإنفاق المختلفة.

وقد أعطت هذه السلعة الثمينة للعالم العربي بعدا استراتيجيا ودورا محددا في تزويد السوق العالمية بهذه المادة، ففي السنة التي سبقت احتجاجات الوطن العربي أنتجت عشر دول عربية ما يقارب 25.22 مليون برميل يوميا من النفط وتعادل نسبة 24.8 % من الإنتاج العالمي، وثروة الغاز التي بلغت 478 جيغا ميتر مكعب من الغاز سنويا أي ما يعادل نسبة 15% من الإنتاج العالمي،وتصنف تسعة دول عربية على أنها غنية بالطاقة وهي الجزائر البحرين العراق الكويت ليبيا عمان قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية

المتحدة، ونعني بالطاقة أن صادرات هذه البلدان من الطاقة تشكل النصف أو أكثر من مجموع صادرات البضائع والخدمات، وأن الطاقة تساهم فيها بثلث أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي وأن الدخل الفردي فيها يبلغ 3.200 دولارا أمريكيا على الأقل على احتساب قيمة الدولار الأمريكي للعام 2005 ومع ملاحظة معدلات التكافؤ في القوة الشرائية لعام 2005.**22**(كيث كرين، ستيفن سايمون، 2011، ص25) (**أنظر جدول رقم 2**)

ثانيا– التبعية للغرب: رغم الوفرة المالية التي حققتها عائدات النفط على معظم الحكومات العربية، إلا أنها لم تتجه بها نحو بناء اقتصادي واجتماعي ينعكس على الحياة الخاصة بالمواطن، فظلت هذه الحكومات في شد وجذب من خلال الصراعات الداخلية وعدم وضوح الرؤية والسعي في أغلب الأحيان نحو تمتين البيت الداخلي لها على حساب سياسات التنمية بما يمكن أن يخدم الصالح العام، ومع رؤية الحليف الخارجي كعامل مهم وضامن للبقاء من خلال التمسك بالقوى الخارجية، المستعمر القديم في بعض الحالات وقطبا العالم الحديث –أمريكا وروسيا – في حالات أخرى، هذا من جهة، إضافة إلى عولمة الاقتصاد وارتهان الكثير من الدول العربية بالمؤسسات المالية العالمية، في خطوة نحو التأثير على السياسات الاقتصادية كتتمة لعمل المنظمات العالمية التي تعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع ظهور العولمة وانصهار العالم في بوتقة واحدة من خلال عملية تفاعل دولي بين مكوناته ممثلة في الدول والمؤسسات العالمية تكون الكلمة الأعلى للأقوى فيها وتعود له طبيعة تحديد العلاقات، وبين إلزامية العلاقة مع المجتمع الدولي من جهة، وحدود هذه العلاقة من جهة أخرى، يجد العالم العربي نفسه غي أغلب علاقاته مرتهنا للغرب ما يلجم الكثير من سياساته.

وقد عبر عالم الاجتماع النرويجي غالتونغ عن تلك العلاقات غير السوية باستخدام مصطلح "الاستعمار الهيكلي"،**23**(جمعة الزروق فرج بلعيد، 2015، ص57) الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة، هنا يمكن أن يطرح سؤال مفاده هل أن التبعية للغرب هي ضرورة حتمية في ظل عالم متغير ومتدافع؟، وأن الدول في ظل النظام العالمي الجديد ما عليها إلا أن تقبل بهذه التبعية، في ظل وجود مؤسسات عالمية منظمة للعلاقات الدولية، شأنها شأن جميع الأنشطة الرياضية والصحية.. ونحوها، والتي عادة ما تكون أسمى عقوباتها تعليق عضوية البلد، أي أنها ظاهرة محمودة، أم أن تبعية الأنظمة العربية للغرب ناتجة عن سوء التسيير والعثرات المتلاحقة التي سجلت على هذه الأنظمة ما جعلها تقع في أحضان العالم الغربي وترتهن لقراراته ونظرته، فيكون بذلك أداء الحكومات بوجهة نظر غربية ضامنة لمصالحها وليست بوجهة نظر محلية بما تخدم أفراد البلد وتطلعاتهم، أي أن التبعية للغرب هي سببا أم نتيجة؟، ويمكن معالجة هذا من خلال موضوعي المديونية والتبعية الغذائية.

أ – أزمة المديونية: أو كما وصفها الباحث السويسري جين زيغلر "بأنها السبب الرئيسي في الفقر والجوع والحرمان من التنمية المستديمة"،**24**(نزار قنوع، 2006، ص73) فقد تناولت العديد من الدراسات موضوع المديونية وجل هذه الدراسات في تناولها لقضية المديونية تذهب إلى العوامل الداخلية والخارجية التي كانت وراء المديونية أو سببا فيها، فمثلا تطرح قضية ارتفاع أسعار الفائدة – انهيار أسعار البترول – تدهور شروط التبادل التجاري....ونحوها. ولكن هذه قيود مدركة للقادة قبل اللجوء إلى الاستدانة وقبل ذلك مدرك لديهم أن الإهمال الاقتصادي يؤدي إلى الاستدانة كذلك، لكنهم تمادوا في سياسات عرجاء وابتعدوا كل البعد عن إحداث اقتصاد منتج، ويمكن أن يدخل العامل الخارجي ويؤخذ به في مدى تنصل القادة العرب من تبعيتهم النفسية والذهنية للغرب أم لا؟،**25**(سيد احمد كبير، 2014، ص 98/97) ولكن المتمعن فيها يجد أن العوامل الداخلية هي الأهم والتي ترجع في مجملها إلى طبيعة الأداء الاقتصادي للقادة السياسيين، فلولا تعثر هذه السياسات التي عجزت عن تحويل عوائد النفط إلى مشاريع منتجة تسهم في دعم عجلة التنمية، بدل استخدامها في شراء الذمم فيما يخص الجانب المتوجه منها إلى السياسيين وأطياف المعارضة، أو في سياسات هشة لشراء السلم الاجتماعي فيما يتعلق منها بالجانب المتوجه إلى الشعب، لما ارتهنت هذه الأنظمة إلى الدول والمؤسسات الغربية، هذا بالإضافة إلى

الجانب الذي يذهب إلى حليف الخارج وأكثره لا يظهر للعلن إلا بعض الحالات تأتي متأخرة في أغلبها، مثلما أعلن عنه من دعم النظام الليبي لحملة ساركوزي أو ما يتداول من أموال خليجية تتجه صوب الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تناولت العوامل الداخلية مجموعة من الأسباب كالاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي وإهمال الادخار المحلي، إضافة إلى قصور أو غياب سياسات رشيدة للتنمية مع سوء التسيير،**26**(سيد احمد كبير، ص102/99) ويعد العنصران الأخيران هما الأهم من بين جميع العناصر التي طرحت، فطريقة الأداء للقادة هي من كانت سببا في الاستدانة، هذا فيما يخص الدول النفطية، ويمكن أن يستثنى من ذلك بعض الحالات، خاصة فيما يتعلق ببعض الدول التي لازالت فقيرة، ولا يستثن أن يعاب على قادتها ليس الوصول بالبلد إلى مستوى متقدم من التنمية، بقدر ما يعاب عليهم الإثراء غير المشروع للزعماء والقادة مثلما يحدث في السودان واليمن وغيره من الدول الفقيرة.

ب – التبعية الغذائية: تعتبر مشكلة الأمن الغذائي العربي من أبرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول العربية، حيث تعجز الدول العربية عن تأمين أمنها الغذائي،* رغم ما تمتلكه تلك الدول من قدرات للإنتاج الغذائي من موارد طبيعية وبشرية، أو أقلها تكامل غذائي من خلال تبادل الأدوار، من حيث خصائص الدول حسب المساحة والمناخ والإطلالة على البحار ونحوها، كي تكون تبعية بينية تعالج تناقضاتها في إطار الوحدة العربية، حيث تعاني معظم الدول العربية ندرة في السلع الغذائية الأساسية التي يمكن أن تنتج محليا، في حين ترتفع نسبة السلع المستوردة في السوق كالفواكه والمعلبات ونحوها، فالبلدان العربية الغنية توفر أنماطا من الرفاه الاجتماعي لمواطنيها يفوق ما توفره العديد من الدول المتقدمة في تلبية السلع والخدمات العامة،**27**(معتز بالله عثمان، 2013، ص98) في حين تعرف الدول الأخرى ندرة في جميع أشكال السلع على غرار اليمن والصومال وبعض المقاطعات في بعض الدول التي تشهد نزاعات.

وترتبط الدول العربية ارتباطا وثيقا بالأسواق الدولية لتغطية جزء كبير من حاجيات مواطنيها من المواد الغذائية الأساسية التي شكلت سنة 2007 حوالي 79% من إجمالي وارداتها الغذائية، وكانت حصة الحبوب لوحدها 39% حيث نتج عن ذلك عجزا في الميزان التجاري العربي ارتفع من نحو 14 مليار دولار سنة 2000 إلى نحو 34 مليار دولار سنة 2011، ليقفز إلى 40 مليار دولار سنة 2014،**28**(حدرباش لوهاب، ص111) وخلاف التسيير يشير البعض إلى وجود بعض الأسباب الداخلية حدت من نسبة الزراعة الغذائية، على غرار نسبة المساحة الصالحة للزراعة حيث تستحوذ الصحاري على تسعة أعشار من مساحة الوطن العربي بما يعادل 42 مليون هكتار أي ما يعادل 3% من مجمل الرقعة العربية في مقابل 60% في فرنسا،**29**(حدرباش لوهاب، ص112) بالإضافة إلى ندرة المياه وسوء تسييرها.

والفجوة الغذائية هي مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وتعود أسبابها إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية لتامين الاحتياجات الغذائية. (**أنظر جدول رقم 3**)

3. انعكاساتها على الواقع العربي:

تنعكس الممارسات الاقتصادية في الدول العربية على وضع البلد بشكل عام من حيث التنمية والتقدم ونحوها، ولكن على مستوى الأفراد يمكن أن يأخذ بعدين رئيسيين وهو ما يتعلق بالنخب الحاكمة وأصحاب المناصب العليا في الدولة، وما يخص عموم الشعب، فمن حيث النخب وأصحاب المناصب يمثل اقتصاد ارتجالي غير منتظم ولا يخضع لأرقام تحكمه، ولا لمتابعة خبراء الاقتصاد للوقوف على حيثياته وتعود الدولة لأرائهم لتصحيح ما يمكن تصحيحه، يمثل بالنسبة لهم فسحة للعب أدوار تمكنهم من التحصيل الذاتي، حين تظهر أشخاص تعلو على مؤسسات الدولة وتوجه عمل القضاء في كثير من البلاد العربية، أو جماعات حين يوجه دخل

البلد من عائدات النفط إلى جماعة بعينها ذات خصوصية معينة كطائفة دون سواها أو قبيلة دون سواها أو حزب دون غيره، أو أن تستأثر به النخبة العسكرية لنفسها، والبعد الآخر هو ما يتعلق بالأفراد من عامة الشعب والذين يقدَّر لهم أن يكونوا الحلقة الأضعف في البلدان العربية، فبقدر ما بزغت مجتمعات تعرف التنمية على أساس أن الإنسان هو محورها كفاعل ومساهم فيها وتهدف هي بدورها إلى تحسين وضعه، فهو وسيلة وغاية في نفس الوقت، نجد الدول العربية لا زالت تسير بمنطق الأبوية المستحدثة التي تنظر إلى الدساتير على أنها وسيلة من وسائل الضبط، هي نفسها التي تتعامل مع الجانب الاقتصادي بمنطق الهيمنة، وإن أحسنت النية في بعض الأحيان في خلق تنمية، يعيقها في تحقيق ذلك عدم دمقرطة العملية الاقتصادية، كفتح المجال للقطاع الخاص والأخذ بآراء خبراء الاقتصاد ونحوها، لهذا تنعكس الممارسات على عموم الشعب بأن تزيد معاناته، وخاصة عنصر الشباب الذي يشكل النسبة العظمى في المجتمعات العربية، لهذا يتناول هذا المحور الفساد* والبطالة.

أولا- الفساد: تستخدم كلمة فساد للتعبير عن مجموعة كبيرة من السلوكيات غير الشريفة* كالرشوة والاختلاس وإساءة استغلال السلطة والابتزاز والإثراء غير المشروع والاتاواة والمتاجرة بالنفوذ إضافة إلى أفعال ترتبط بأنشطة الفساد الرئيسية، ويلجأ إليها للمساعدة في الشروع بهذه الأنشطة كغسيل الأموال وإعاقة سير العدالة أو منعها، وليس هناك تعريف شامل ومتفق عليه عالميا للفساد، لكن ثمة مقاربة عرفت الفساد بأنه "أفعال أو جرائم تشكل ممارسات فاسدة، وتشترك هذه الأفعال والجرائم بعنصرين عموما الأول أنها تنطوي على إساءة استخدام السلطة في القطاعين العام والخاص، وثانيها أن الأشخاص الذين يسيئون استخدام سلطاتهم يجنون من وراء ذلك منافع ليست من حقهم".**30**(المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014، ص14)

والفساد كظاهرة اجتماعية تتمثل في تحويل الأموال والممتلكات العامة إلى المصلحة الشخصية لا يخلو منها أي مجتمع، أدناها أن يضع موظف الدولة قلم المؤسسة في جيبه ويخرج به خارج أسوار المؤسسة، لكن أن يكون الفساد ممنهجا وعلى قدر كبير يطال مؤسسات الدولة وثروات الأمة هذا من المفروض أن تكون له ضوابط، وهو عكس ما نلحظه في الدول العربية أينما أصبح المواطن لا يفرق بين ملكية الرجل وملكية الحزب وملكية الدولة، وخاصة مع الأنظمة التي سبقت الثورات فحيث كلما أزيح رئيسا تظهر ثروته وممتلكاته بما يدعو للذهول والأسف في نفس الوقت،* حيث وصل رئيس تونس وزوجته في فترة سبقت الإطاحة به إلى السيطرة على أكثر من نصف شركات البلد وأن ابنته كانت تحضر المثلجات من فرنسا عبر طائرة خاصة،**31**(المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014، ص29) وفي مصر وصلت ثروة مبارك ما بين 40 و70 مليار دولار ما جعله في منافسة مع بيلقيدس على لقب أغنى رجل في العالم،**32**(المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014، ص30).

تواجه الدول العربية تحديات جسام تضعها في كفة تقرير المصير وأمام خيارات لا بديل من مواجهتها، فاحصائيات البنك الدولي لسنة 2005 تشير الى أن حجم الفساد في العالم العربي يمثل 30 % من اجمالي الفساد العالمي ، بما يفيد أن الدول العربية تتصدر قائمة الدول التي ينتشر فيها الفساد،**33**(بوقموم محمد، معيزي جزيرة، 2018، ص2) وقد بينت دراسة مسحية لباروميتر الفساد العالمي لسنة 2016 لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا أن 61 % من مواطني هذه الدول التي شملتهم الدراسة يعتقدون أن الفساد أزداد مقارنة بالسنوات السابقة ، وأما ما نسبته 90 % من هذه الدول حققت أقل من 50 درجة في مؤشر ادراك الفساد التي تعكس حالة الفشل في معالجة ظاهرة الفساد،**34**(بوقموم محمد، معيزي جزيرة، 2018، ص2) فالفساد في الدول العربية هو هو نتاج لعدم المؤسسية وضعف الاستقرار السياسي والرتابة الحكومية البيروقراطية وضعف الانظمة التشريعية والقضائية ، الامر الذي يدعو الى ضرورة ايجاد مبادرات جريئة وواعية لمحاولة فهم الفساد بجوانبه، والفساد في الدول العربية هو ظاهرة قديمة استوطنت العملية السياسية منذ نشأة هذه الدول وتفشت في كافة مظاهر الحياة،

ثانيا- البطالة: تعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية تعاني منها كل اقتصاديات الدول بما فيها المتقدمة، والدول العربية ليست بمنأى عنها، وتعتبر من أكبر التحديات التي تواجه سوق العمل العربية، حيث لها تأثير على الحالة الاجتماعية للمجتمعات بصفة عامة، فهي من أهم عوامل تخفيض الإنتاجية، كما أنها تعني حرمان المتعطلين ليس من مصادر معيشتهم فحسب بل وأيضا حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية وإمكانياتهم الجسدية والذهنية.

وقد عرف مكتب العمل الدولي العاطلين عن العمل بأنهم "كل الأفراد فوق سن معين وبدون عمل والمستعدين للعمل ويبحثون عنه خلال فترة مرجعية" **35**(بلقاسم العباس، 2006، ص2)، ومع ازدياد نمو السكان في الدول العربية مع ارتفاع نسبة الشباب واقتحام المرأة عالم الشغل قابله ركود اقتصادي، وإن كان النفط يدر بعض العوائد إلا أنها توظف عددا محدودا ولا تخلق حركية اقتصادية يمكن لها أن تستوعب الكم الهائل للشباب العاطلين عن العمل، أي نمو غير منتج للوظائف، وتعتبر البطالة من أكبر المشكلات التي تواجه حكومات الدول العربية جراء السياسات الاقتصادية المنتهجة، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم، وحسب تقرير لمجلس الوحدة االاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر عام 2015 قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 20 و 30 % وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام 2014 أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى 6.2%، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه 12.2%، وتتزايد سنويا بمعدل 3 %، وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين.

فبالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة لآمال ولم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها، ويمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هذه المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية والصناعية، فنجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية، وما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وفشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل تفاقم أزمة البطالة بها.(**انظر جدول رقم 4**)

4. خاتمة:

ومن خلال ما سبق تستنتج أن مشروع البناء الاقتصادي في العالم العربي لم يصغ وفق أطر محكمة، حيث أفرز مجموعة من البنى الاقتصادية الهشة، والتي لازالت عائقا في بعث تنمية اقتصادية حقيقية، كما نجد أن غياب السياسات الرشيدة في كثير من الأحيان منع العالم العربي من إمكانية الاستفادة من مقوماته الطبيعية والبشرية، وهو الأمر الذي انعكس في الأخير على الواقع العربي.

وعليه فالعالم العربي يمتاز بمقومات تؤهله إلى الريادة الاقتصادية إذا ما استطاع أن يحقق تكاملا اقتصاديا أو –أقلها- التحرر بقراره الاقتصادي والخروج من التبعية للغرب، إلا أن الإرث الاستعماري الممزوج باستخفاف القادة العرب بمصير الأمة، ترك الدول العربية تسير في ظل المتاح لها دون تكليف أنفسهم عناء البحث في أسباب التنمية الاقتصادية، وبذلك تحولت الدول العربية إلى دول ريعية تنتظر عائدات النفط، وهو ما انعكس عنه استفشاء رهيب للفساد، وخاصة في ظل محافظة القادة السياسيين ومقربيهم على هشاشة المنظومة الاقتصادية التي توفر لهم سبل الثراء المريح، بعيدا عن الاقتصاد الرقمي والمضبوط الذي يمكن أن يعيقهم ويقطع الطريق عن أصحاب التملك غير المشروع، كل هذا نتج عنه تدهور الوضع المعيشي للمواطن العربي على جميع الأصعدة الحياتية، لا سيما فيما يتعلق بالبطالة كونها تمس فئة الشباب عصب الأمة وروحها، كما تحرم البلد من طاقات بشرية تظل مجمدة لعقود طويلة دون الاستثمار فيها والدفع بها نحو خلق قيمة مضافة لاقتصاد البلد، وعليه يجب على من بيدهم مقاليد الحكم في الدول العربية أن يدفعوا نحو إعادة بناء حقيقي للأبنية

الاقتصادية بالدول العربية، خاصة أن فترة الاستعجالية في البناء قد زال سببها، إضافة إلى أن الظروف التي تحكمت في ميلاد النهج الاقتصادي في صورته الحالية قد تغيرت معالمها، ومن هذا المنطلق وجب إعادة صياغة أطر جديدة للمنظومة الاقتصادية تكون بعيدة عن السياسات الاستخراجية، كما تكون بعيدة في الوقت نفسه عن الصرف في المشاريع الشعبوية ذات الأهداف السياسية لا الاقتصادية.

5 الجداول:

جدول رقم 1: اتجاهات الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية

المؤشر	متوسط عام 1996	متوسط عام 2006	التغير
التعبير والمساءلة	1.07-	0.99-	0.08
الاستقرار السياسي	0.54-	0.42-	0.12
فاعلية الحكومات	0.07-	0.22-	0.15-
الجودة القياسية	0.25-	0.17-	0.08
حكم القانون	0.20-	0.07-	0.13
التحكم في الفساد	0.25-	0.07-	0.18
المؤشر المؤسسي	0.40-	0.32-	0.08

المصدر: تقرير: تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جامعة الدول العربية، إصدار مشترك، نيويورك، 2009، ص41.

جدول رقم 2: البلدان العربية المصدرة للنفط مؤشرات اقتصادية لسنة 2014

	الجزائر	البحرين	العراق	الكويت	ليبيا	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	اليمن
الإيرادات المالية										
الإيرادات النفطية	59.2	86.2	94.4	79.8	93.4	87.9	76.8	63.5	47.3	47.3
الإيرادات غير النفطية	40.8	13.2	5.6	20.2	6.6	12.1	19.7	36.5	52.7	52.7
صادرات السلع والخدمات										
صادرات النفط والغاز	91.8	60.9	95.1	87.8	97.2	60.5	85.7	80.2	28.5	72.9
الصادرات غير النفطية	8.2	39.1	4.9	12.2	2.8	39.5	14.3	19.8	71.5	27.1

المصدر: موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، ديسمبر 2016، ص143.

جدول رقم 3: الفجوة الغذائية في الوطن العربي

المجموعة السلعية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)			نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك (كغ/للفرد)		
	الوطن العربي 2009	العالم 2009	نسبة الوطن العربي للعالم 2009	الوطن العربي 2009	العالم 2009	نسبة الوطن العربي للعالم 2009
مجموعة السلع منخفضة الاكتفاء الذاتي						
الحبوب	**89875**	**1823225**	**4.9**	**269.1**	**304.4**	**88.4**
السكر	**62543**	**116729**	**3.5**	**22.66**	**6.8**	**148.4**
الزيوت النباتية	**3375**	**75732**	**4.4**			
مجموعة السلع متوسطة الاكتفاء الذاتي						

البقوليات	**2843**	**59878**	**4.7**	**6.8**	**7.8**	**81.7**
الالبان	**32724**	**642766**	**5.9**	**103.9**	**111.0**	**93.6**
اللحوم الحمراء	**4650**	**77270**	**6.1**	**13.1**	**11.0**	**101.9**
مجموعة السلع مرتفعة الاكتفاء الذاتي						
الفاكهة	**37434**	**483377**	**7.7**	**103.3**	**83.7**	**123.4**
الخضر	**38455**	**714344**	**5.3**	**210.4**	**217.3**	**96.7**
الاسماك	**2553**	**70015**	**3.6**	**10.1**	**16.4**	**61.5**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2010، ص27.

جدول رقم 4: تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية خلال الفترة (2011-2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاردن	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1	15.5	14.9
الامارات	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1	3.6	3.8
تونس	13.0	18.9	16.7	15.3	15.3	15.4	15.5	14.7
الجزائر	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.4	11.7
السعودية	5.3	5.4	5.5	5.5	5.7	5.7	5.7	5.5
سورية	8.4	8.1	25.0	35.0	40.0	50.0	50.0	.....
فلسطين	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	25.9	26.9	....
قطر	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3	0.4	0.7	0.3
الكويت	2.1	2.1	2.7	2.7	2.1	2.2	2.2	2.4
مصر	9.0	12.0	12.7	13.2	13.4	12.8	13.2	11.6
المغرب	9.1	9.1	8.7	9.5	9.1	9.7	10.0	10.8
اليمن	16.0	18.0	30.0	40.0	....	.....	70.0	16.00

المصدر: محمد ساحل، دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية – باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية- مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 50، 2018، ص107.

6. هوامش:

1 صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ط1، بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2010، ص42.

2 أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ط1، القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014، ص21.

***** توجد بعض الكتابات تشير إلى التوجه الرأسمالي الدول الملكية، ولكن أغلب الكتابات تتحدث عن التوجه الاشتراكي للدول العربية في فترة ما بعد الاستعمار، وإن كانت بعض الدول غير متعلقة بالاتحاد السوفياتي في تلك الفترة، إلا أن طبيعة عمل الدولة وسيطرتها على معظم المؤسسات الكبرى وتدخلها في الاقتصاد بشكل مباشر وتوجيهه.

3 حدرباش لوهاب، الثورات العربية: بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2017، ص91.

4 حدرباش لوهاب، **نفس المرجع**، ص93.

5 علي كساب مقال بعنوان، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، جامعة الجزائر، بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 21.

6 حدرباش لوهاب، **مرجع سابق**، ص96

7 تقرير صندوق النقد الدولي، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص ص 15-19.

8 حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2009، ص36.

9 اسعيداني سلامي، إشكالية تنمية الوطن العربي في ظل التحولات العالمية.. رؤية نقدية من منظور استشرافي في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الرابع حول: مراكز البحوث العربية والتنمية نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي .. 01-02-ديسمبر 2015، ص4.

10 اسعيداني سلامي، **نفس المرجع**، ص4.

11 محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت، عالم المعرفة، 1990، ص130.

12 حنيش الحاج، **مرجع سابق**، ص36.

13 حنيش الحاج، **مرجع سابق**، ص – ص 40 41.

14 جورج قرم، أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع، مداخلة للمنتدى الإقليمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2011، ص7.

15 محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت، عالم المعرفة، 1990، ص131.

* وخاصة فيما يخص قضية الصحراء الغربية، حيث في أواخر عام 1995 تفجر هذا الخلاف بين المغرب والجزائر وأعلن المغرب تجميد نشاط الاتحاد واتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية. أنظر: محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، المغرب، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص318-319.

16 الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، جامعة الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، ص28.

17 خفوس سهيلة، آفاق استدامة التنمية للدول النفطية العربية في ظل انهيار أسعار المحروقات، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الدولي الخامس حول، استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة 2، 23-24 افريل 2018، ص3.

18 تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2014، ص20.

19 تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سابق**، 2014، ص25.

20 خفوس سهيلة، **مرجع سابق**، ص4.

21 حدرباش لوهاب، **مرجع سابق**، ص104.

22 كيث كرين، ستيفن سايمون، التحديات المستقبلية للعالم العربي: تداعيات الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة رند، 2011، ص25.

23 جمعة الزروق فرج بلعيد، دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية "اليمن نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص57.

24 نزار قنوع، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الأول، 2006، ص 73.

25 سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء 1989-2013، أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، الجزائر: جامعة الجزائر 03، 2014، ص ص 97-98.

26 سيد أحمد كبير، **مرجع سابق** ص ص99-102.

* للأمن الغذائي مفهومان يشير الأول إلى المفهوم المطلق ويؤخذ على أنه سلاح ويعني إنتاج الدولة للغذاء على غرار الصناعة الحربية والصناعات الأخرى، والآخر نسبي خدماتي يقصد به توفير الدولة حاجات أفرادها من السلع الغذائية، حيث عرفته القمة العالمية للغذاء المنعقدة بروما سنة 1995 "يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون في مقدور كل الأشخاص اقتصاديا واجتماعيا وجسديا الوصول في كل وقت إلى الغذاء الكافي والآمن والمغني الذي يلبي حاجياتهم وخياراتهم الغذائية لعيش حياة صحية ونشيطة"، ويمكن أن يؤخذ بالمفهوم النسبي في الحالات العادية لكن في الظروف الاستثنائية كالحصار أو الأزمات العالمية ونحوها ينحصر ليفسح المجال للمفهوم المطلق.

27 معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، في الندوة الدولية حول: التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013،ص98.

28 حدرباش لوهاب، **مرجع سابق**، ص111.

29 **نفس المرجع**، ص112.

* حيث افتتحت الأمم المتحدة مقدمة تقريرها الإنمائي لسنة 2014 بعبارة "والغاية منه في المقام الأول أن يكون موردا لعمليات بناء الدساتير الجارية في المنطقة العربية، التي شكل فيها التحرر من الفساد دافعا لعملية التحول السياسي الجارية في المنطقة العربية..". المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول: مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2014، ص22.

* مع اتفاق الجميع بسلبية الفساد تذهب بعض المدارس في إظهار جوانب ايجابية للفساد – يكون وسيلة لتفادي الضوابط التنظيمية المرهقة ما يسرع في تنفيذ بعض المشاريع –أن الشركات الأكثر قدرة على دفع الرشاوي هي دائما الأكبر والأكثر كفاءة – يساعد على تقليل الوقت المطلوب للحصول على التصاريح واستيفاء الإجراءات –يساعد على تحسين مستوى معيشة موظفي الدولة ذوي الدخول المنخفضة – تكاليف التصدي للفساد باهظة تفوق الفساد في حد ذاته – ولكن هذه التفسيرات تعاب من ناحيتين: **أولا** أن أغلبها تفسير لظاهر الرشوة واختزلت الفساد فيها وتسقط على المجتمعات الغربية التي ربما تعد الرشوة فيها من أسمى مظاهر الفساد بينما المجتمعات العربية فيها فساد يتعدى هذا الطرح وخاصة فيما يتعلق بالقادة السياسيين حيث لا حسيب ولا رقيب، والجانب **الثاني** أن التقنين الذي وضعه الساسة من تسلط الإدارة والبيروقراطية التي تستنزف الوقت وعدم تحسين ظروف الموظف هو الذي كان سببا في خرق الناس لهذه القوانين، وساعدت بالتالي على انتشار الفساد لأن هذه القوانين جاءت مرهقة وفاقت في تعقيداتها السير العادي للحياة. انظر: خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الأردن–. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص109-111.

30 ـــــ، العلاقات بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سبتمبر 2014، ص14.

* والمادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعرف الإثراء غير المشروع لمسؤول عمومي "بأنه زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله المشروع" وهو ما لا يمكن للقادة العرب تعليله أمام حجم رواتبهم المشروعة في ذلك انظر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **مرجع سابق**، ص25.

31 المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **مرجع سابق**، ص29.

32 نفس المرجع، ص30.

33 بوقموم محمد ، معيزي جزيرة، الفساد في الدول العربية: دراسة في الأثار والمؤشرات، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة قالمة، 25 افريل 2018، ص2.

34 نفس المرجع، نفس الصفحة.

35 بلقاسم العباس، تحليل البطالة، سلسلة جسر للتنمية السنة الخامسة، العدد الثامن، 2006، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص2.